صراع النخب على إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر
لجنة إصلاح المنظومة التربوية 2000 أنموذجا

The conflict of the elites on the reform of educational system in Alegria, national committee of reform in 2000 as a model

د/مسعودي مجيد

جامعة امحمد بوقرة–بومرداس، (الجزائر)

mmajud65@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/03/27 تاريخ القبول: 2023/05/21 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *يهدف هذا المقال الى تبيين كيف أن المدرسة الجزائرية تعرضت لصراع ايديولوجي خطير أثر سلبا على الإصلاح التربوي الذي انطلق سنة 2000 ، فقد طغى الجانب السياسي و الايديولوجي على الجانب العلمي الحيادي، و قد ظهر ذلك بوضوح في التوجهات الأيديولوجية لأعضاء لجنة الإصلاح وفي سير أشغالها و في القرارات التي اتخذتها حيث طغى عليها الاعتبارات الأيديولوجية على الاعتبارات العلمية، و سنعالج هذا الموضوع في عنصرين أساسيين أولا ما يتعلق بلجنة الإصلاح من حيث أعضاءها و سير أشغالها و ردود الافعال حولها، ثانيا ندرس إصلاح المواد ذات الطابع الأيديولوجي.*

الكلمات المفتاحية: *النخب، المنظومة التربوية، الإصلاح، الصراع الأيديولوجي المواد الدراسية*

abstract :

This article aims at studying the ideological conflict that broke out between Algerian elites on the reform of educational system. In 2000, the Algerian authorities took the decision of this reform shortly after the new president was elected. In fact, this critical conflict arose from the very beginning and could be seen at many levels. This struggle appeared clearly at the level of ideological tendencies of the members of national committee of reform; in the activities and the works of this committee, and finally in the final outputs of this reform. We found out that this reform was influenced by ideological and political factors more than scientific and pedagogical considerations. This paper is divided into two parts. The first one talks about the national committee of reform. The second one deals with the content of the reform.

Keywords: *elites, educational system, the reform, ideological conflict*

مقدمة:

من أبرز سمات الدولة الحديثة هو وجود ذلك النسيج المعقد والذي يسمى بالنظام التربوي، ويعتبر من أجهزة الدولة الإيديولوجية والإجتماعية الخطيرة لأنه يسمح لها بتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية المهمة بطريقة ناعمة، وذلك على كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية مثل زرع القيم والثقافة السياسية، وتكوين الأفراد لسوق العمل، والتنشئة الإجتماعية، وكل هذه المخرجات تختلف باختلاف نوع النظام السياسي والإيديولوجية التي يتبناها. لهذا نجد الكثير من رؤساء الدول والأحزاب السياسية الحاكمة يراهنون على النظام التربوي من أجل تنفيذ أجنداتهم السياسية والإيديولوجية والإجتماعية المختلفة.

لهذا نجد أن رئيس الجمهورية الراحل عبد العزيز بوتفليقة بعد انتخابه سنة 1999 قرر جملة من الإصلاحات كان على رأسها إصلاح قطاع التربية سنة 2000. فصدر مرسوم رئاسي يعين أعضاء اللجنة الإصلاح، غير أنه منذ اللحظة الأولى من إعلان أسماء اللجنة ظهر نقاش حاد حول إيديولوجية الأعضاء، واستمر السجال والصراع بين مختلف النخب وفعاليات المجتمع أثناء سير أشغال اللجنة وبعد القرارات والإصلاحات التي اتخذتها. والإشكالية التي نطرحها هي ما هي الدوافع الحقيقية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2000 ؟ هل هي دوافع علمية بيداغوجية أم دوفع أيديولوجية؟ أما الفرضيات التي سنحاول الإجابة عنها فهي:

لقد تم التركيز في هذا الإصلاح على المواد المتعلقة بالهوية الوطنية.

لقد خضعت هذه الإصلاحات لعوامل أيديولوجية وليس لعوامل علمية.

وقد استعملنا في هذا المقال المنهج الوصفي التحليلي.

وجاءت هذه المقالة في مبحثين رئيسيين الأول يتعلق بلجنة الإصلاح والثاني يتعلق بالمواد الدراسية ذات الطابع الإيديولوجي.

1. لجنة الإصلاح:أعضاؤها،أشغالها وردود الفعل حولها

نقطة انطلاق الإصلاح كانت من لجنة الإصلاح التي تم تعيينها لهذا من المفيد أن ندرس بنية هذه اللجنة ووظيفتها وسير أشغالها وقراراتها وردود فعل المجتمع السياسي و المجتمع المدني حولها، وهذا ما سنعرفه في المباحث التالية.

1.1 الأعضاء وخلفياتهم الأيديولوجية:

أعضاء اللجنة ومهمتها حدده المرسوم الرئاسي رقم 2000-101 المؤرخ في 9 ماي 2000، حيث تنص المادة (2) منه على تكليف اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد اعتماد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم،

ويجب أن نركز على عبارة "على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية"، فكأن هذا المرسوم يدعو إلى إلغاء الدوافع الإيديولوجية والخلفيات السياسية من عمل اللجنة، فهل حدث ذلك؟

أما أعضاء اللجنة فقد فاق 150 عضوا، فبمقتضى المرسوم الآنف فإننا نجد :

الرئيس: عبد الرحمان حاج صالح

نواب الرئيس: بن علي بن زاغو

خليدة مسعودي

الطاهر حجار

إبراهيم حراوبية

والباقي هم أعضاء بداخل اللجنة.

أما الخلفيات الإيديولوجية لأعضاء اللجنة، فإنها حسب رابح خدوسي، وهو أحد أعضاء لجنة الإصلاح يمكن تصنيفها كالآتي:

- ربع من الوطنيين المدافعين عن الثوابت.
- ربعان من الوافدين على اللجنة قصد فرنسة المدرسة والمجتمع.
- ربع غائب: غياب شخصي أو غياب بالحضور (أي لا يتحرك إلا برفع الأيدي.(رابح خدوسي،2002، ص23.)

ويقول علي بن محمد*، وزير التربية سابقا: "اللجنة تشكو من اختلال واضح في تركيبها، فهي مكونة من بعض الأعضاء هم قياديون في أحزاب لائكية شديدة العداوة لكل ما يمت بصلة إلى التوجه العربي الإسلامي في التعليم وغيره، عرفوا منذ سنوات طويلة بانتقاداتهم الكبيرة للمدرسة... وكان ضمن أعضاء اللجنة عدد قليل من المنتمين إلى الإتجاه الوطني العربي الإسلامي". (علي بن محمد،2001،ص 143-144)

من خلال ما سبق يتبين أن أعضاء اللجنة توجهاتهم مختلفة وأفكارهم متباينة لجنة غير منسجمة. فإذا كانت لجنة بهذا الشكل أوكلت لها مهمة حساسة وخطيرة جدا، فهل بإمكانها العمل في تعاون وتوافق متجنبة في ذلك كل الحسابات والخلفيات الإيديولوجية في المهمة الملقاة على عاتقها؟ خاصة في مدة قصيرة جدا مقدرة بتسعة أشهر، وفي هذا الصدد يتساءل أحد المهتمين بالتربية: "هل تستطيع لجنة ليس بين عناصرها تجانس في المستوى الفكري والعلمي وحتى في التصور التربوي لوظائف المدرسة والجامعة أن تقوم بهذه الأعباء العلمية الدقيقة، هل تستطيع هذه اللجنة التي تم تشكيلها في ظرف غير مستقر، ولم يراع في اختيار عناصرها الخبرة الوطنية المطلوبة أن تنجز عملا بهذه الضخامة في مدة 9 أشهر...ومن المعلوم أن التباين في الإنتماءات والقناعات المتصلة بالقضايا المبدئية سيعقد مهمة اللجنة، وقد يخلق الجدل شأنها صراعا إيديولوجيا لا يخدم المدرسة ولا السياسة التعليمية". (عبد القادر فضيل،2009،ص 430)

وحسب علي محمد فإن ما أجمع عليه كل الملاحظين الموضوعيين، إثر تنصيب "لجنة الإصلاح" ونشر قائمة أعضائها، أنها لن تستطيع تحقيق التوافق العام للذي لا بد منه للتمكن من إحداث التغيير

اللازم والمنشود في مؤسسة بالغة الحساسية حيث سعت الأحزاب الناشئة بعد حوادث أكتوبر 1988، وبصورة خاصة أحزاب الإتجاهات التغريبية إلى التموقع فيها". (علي بن محمد،2001،ص 143)

إن هذه المنطلقات الإيديولوجية المتباينة لأعضاء اللجنة والتي يطغى عليها التيار الفرانكفوني يوحي بأن أشغال اللجنة لن تسير في توافق وانسجام، بل قد يطغى الجانب الإيديولوجي على الجانب العلمي، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في النقطة الآتية.

2.1 سير أشغال اللجنة:

بين 31 ماي و1 جوان 2000 صودق على النظام الداخلي الذي يعطي الحق للأغلبية البسيطة في اتخاذ القرارات، كما يتضمن هذا النظام الداخلي مادة تنص على أن أشغال اللجنة مغلقة، كما تم إنشاء اللجان الفرعية والمتمثلة في:

1- لجنة الإصلاح البيداغوجي (43 عضوا) وهي أهم اللجان.

2- لجنة نظام تكوين المكونين (18 عضوا).

3- لجنة تجديد وتنظيم المنظومة التربوية (27 عضوا).

4- لجنة الوسائل المادية للإصلاح (17 عضوا).

وحملت الدورة الرابعة يومي 27 و28 سبتمبر 2000 تقارير اللجان الفرعية بخصوص تشخيص الوضع الراهن للمنظومة التربوية، كما كانت هذه الدورة حاملة للفضيحة التي هزت أركان اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وزعزعت الثقة بين أغلب أعضاء اللجنة ومكتبها، ففي هذه الدورة وزع على الأعضاء نص التقرير الموجه لرئيس الجمهورية، بخصوص الإقتراحات الخاصة بالإجراءات الإستعجالية التي يوصي بتطبيقها مع الدخول المدرسي (2000-2001) حيث تم اكتشاف تلاعب في عرض التقرير حيث أقدم المكتب على إدراج جميع المقترحات في التقرير المرسل لرئيس الجمهورية المتفق عليها وغير المتفق عليها، وقد استنكر بعض الأعضاء هذا التلاعب وقاموا بتقديم طلب كتابي في رسالة جماعية ممضاة وقعها أكثر من 19 عضوا قدمت إلى مكتب اللجنة، وبعد أيام وصلت رسالة ممضاة من قبل مكتب اللجنة تطلب سحب التدخلات المتضمنة إتهام اللجنة بالتحريف، وقد أرسلت لثلاثة أعضاء فقط وهم: عمر البرناوي، علي صديقي، رابح خدوسي، رغم أن مجموعة كبيرة تطرقت للموضوع.

وبعد أن دخل الموضوع في مزايدات بعد علم الصحافة بموضوع التحريف، صدر بيان بعد أيام عن رئاسة الجمهورية بتنحية الرئيس الحاج عبد الله الرحمان صالح** وتعويضه بنائبه علي بن زاغو*** كرئيس للجنة، وإلحاق العضو عمر اسكندر بمكتب اللجنة استكمالا لعدد نوابها، وعمر اسكندر هو صاحب اقتراح تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية، وجاءت الدورة الخامسة 25-26 أكتوبر 2000 بـ: رئيس جديد وتسيير الجلسات بطريقة أكثر صرامة وحدة وإحلال اللغة الفرنسية في تسير جلسات اللجنة الوطنية. ومن الأمثلة التي ظلت تشغل بال الجميع تتمثل في أسباب تنحية الحاج عبد الرحمان صالح من رئاسة اللجنة. (رابح خدوسي،2002،ص 25)

وعن هذا السبب سألت جريدة الشروق الحاج عبد الرحمان صالح عن ذلك فأجاب: "عينت رئيسا للجنة لكن وقعت أمور في كواليسها جعلتني اعتذر وأغادرها، فقد وجدت نفسي وحيدا ضمن تيار يدعو لفرنسة كل مراحل وأطوار التعليم، وكنت الوحيد من بين أكثر من 150 عضوا الذي دعا إلى تعريب التعليم، فلاحظت أني لا أستطيع تغيير الأمور، فخرجت واتجهت لاستكمال مشروع الذخيرة" (الشروق اليومي، ص17.)

إذن لم تمر خمسة أشهر من بدأ أشغال اللجنة حتى دب الخلاف بين أعضائها، وتم تنحية الرئيس صاحب التوجه الوطني العربي الإسلامي بشخص آخر ذو توجه يدعو إلى فرنسة التعليم.

وفي الدورة الخامسة استمر الخلاف والصراع، وكان الخلاف حول فرنسة مواد التعليم، وحول مكانة اللغة العربية التي أراد الكثير أن يجعلها مشجبا لتعليق الفشل المدرسي، ثم تحول الصراع بين الفرنسية والإنجليزية، فقد نادى بعض الأعضاء بأن تكون اللغة الإنجليزية هي اللغة الأجنبية الأولى. كما وجد من نادى بحذف مادة التربية الإسلامية فهذه إحدى العضوات تقترح ما يلي:

- إدماج التربية الإسلامية والتربية المدنية تحت عنوان التربية الخلقية.
- إقتصار محتوى ما يدرس من الإسلام في الأركان الخمسة وبعض الآيات القرآنية.
- دراسة الديانات الأخرى حتى اليهودية ابتداء من التعليم الثانوي. (رابح خدوسي،2002،ص 65)

مما سبق يتبين بما لا يدع مجالا للشك أنه طغت الإعتبارات الإيديولوجية على سير أشغال اللجنة، وغيبت تماما الإعتبارات العلمية البيداغوجية والنظرة الحيادية في معالجة الأمور. وقد كانت اللغات محور الصراع إضافة إلى بعض المواد المتعلقة بالإيديولوجيا كالأمازيغية، التربية الإسلامية والتاريخ.

كما لم تخل أشغال اللجنة من التعاون الأجنبي حيث حل على اللجنة من 24-27 أكتوبر 2000 ثلاثة خبراء قدموا محاضرات:

- شرفي محمد، الوزير التونسي السابق للتربية.
- بردوزي محمد أستاذ بجامعة الرباط، وزير سابق.

وأدرجت أعمالهما ضمن المراجع الملحقة بالتقرير النهائي، ويميل الأستاذين إلى تزكية فرنسة التعليم في مواده العلمية، وفي إدراج الفرنسية بدء من السنوات الأولى للتعليم على ضوء تجربة بلديهما، كما حلت "إيديتين كريسون" الوزيرة الأولى سابقا بفرنسا. وفي 13-14 ديسمبر دعي برشيش أمين عام لجنة اليونسكو، ورمزي سلامة والأمين عدنان وهنري عويس من لبنان وقد استهدفت مداخلات هؤلاء تكريس فكرة فرنسة التعليم وإدراج الفرنسية في السنوات الأولى واعتبار الإنجليزية لغة أجنبية ثانية بعد الفرنسية (رابح خدوسي،2002، ص 50-51)وهذا ليس غريبا باعتبار أن الدول التي ينحدر منها هؤلاء هي دول كلها فرنكوفونية لغتها الأجنبية الأولى هي الفرنسية.

وجاءت الدورة الأخيرة 14-15 مارس 2001، وحمل التقرير النهائي الكثير من المغالطات وإهماله الكثير من الإقتراحات بالحذف والإضافة (رابح خدوسي،2002،ص 96)، "وقالت مصادر مطلعة أن

أعضاء اللجنة لم يطلعوا على التقرير النهائي بعد إجراء التعديلات عليه... وإن بعض الأعضاء عبروا عن تخوفاتهم من أن يكون مكتب اللجنة بالتعاون مع لجنة الصياغة اتفقا على عدم تضمين التقرير كل التعديلات التي صودق عليها" (جريدة الأحرار،ص5.).

إنه من الطبيعي جدا أن تنعكس التوجهات الإيديولوجية المتضاربة في أعضاء اللجنة على عملها وعلى تقريرها النهائي، وبعد أن عرفنا لجنة الإصلاح من حيث الأعضاء وعملها، يجدر بنا كذلك أن نخرج من اللجنة إلى مختلف فعاليات المجتمع، وهل لاقت هذه اللجنة وقراراتها قبولا من جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع؟

3.1 ردود الفعل الإعلامية والحزبية:

إن حدثا هاما كهذا لم يكن ليمر دون أن يثير اهتمام الصحافة والأحزاب السياسية، ومختلف الشخصيات الوطنية، باعتبار أن مصير البلد مرهون بهذا القطاع.

وقد حذرت بعض الأحزاب من أن يطغى الجانب السياسي الإيديولوجي على عمل اللجنة، فقد وصفها جاب الله بأنها مختلة التوازن، وتطغى على تشكيلتها عناصر تحمل قناعات إيديولوجية متحاملة على الثوابت الوطنية، ومتعالية على المدرسة والأسرة التربوية، وطالب نحناح بإشراك أوسع لجمعية أولياء التلاميذ وذوي الإختصاص في عمل اللجنة، وانتقد إقدام رئيس الجمهورية على حل المجلس الأعلى للتربية المنتخب، وتعويضه بلجنة معينة لتقرير مصير المنظومة التربوية أما حركة الوفاء والعدل (غير المعتمدة) فقد اعترف رئيسها أحمد طالب الإبراهيمي بحاجة المدرسة الجزائرية إلى التجديد والتطوير على أن يتم ذلك في إطار تعزيز الروح الوطنية في نفوس الشباب وتربيته على القيم الديمقراطية والتمسك بثوابت الأمة كأنجع سلاح للحفاظ على الهوية الوطنية في حركة العولمة. (عبد الحميد عبدوس،2006،ص 138-139)

ومن الهيئات والتنظيمات التي نادت بأن تكون اللغة العربية لغة التدريس والتفتح على اللغات الأجنبية سيما الإنجليزية وإبعاد المدرسة عن السياسة، نذكر:

- بيان الإتحاد الوطني لعمال التربية.
- بيان الفيدرالية الوطنية لجمعيات أولياء التلاميذ.
- بيان الجمعية الوطنية للدفاع عن اللغة العربية.
- بيان أعضاء إتحاد الكتاب الجزائريين.
- بيان المكتب الوطني التأسيسي للجمعية الوطنية للتربية والتكوين. (رابح خدوسي،2002،ص 78)

كما أسس علي بن محمد وأنصاره التنسيقية الوطنية لدعم المدرسة الجزائرية للتصدي لمحاولة ضرب الهوية عن طريق هذا الإصلاح. (جريدة الخبر،2002،ص5)

لكننا نجد في المقابل من يدعم تلك الإصلاحات كحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي صرح رئيسه أحمد أويحي بأن تقرير بن زاغو قادر على كسب الرهان، وأن الإتجاه الرافض له في تنسيقية علي بن

محمد يعمل على تسييس القضية وتوظيف مسألة الحفاظ على الهوية لتعطيل توصيات اللجنة. (صوت الأحرار،2001،ص3)

هكذا يتبين أن هذه اللجنة وتقريرها الذي خرجت به لم يلق إجماعا من جميع أطراف المجتمع، بل كل فعاليات المجتمع رفضت ونددت بهذه اللجنة وتقريرها إلا أطرافا قليلة دعمت هذه الإصلاحات.

يتضح لنا مما سبق أن هناك تشابها في عدد أعضاء لجنة الإصلاح والمقدر بـ 158 عضوا مع عدد أعضاء المجلس الأعلى للتربية والمقدر بـ 156 عضوا والذي قام رئيس الجمهورية بحله واستبداله بهذه اللجنة، مع وجود فروق جوهرية بينهما. فالمجلس الأعلى للتربية هيئة دائمة تبحث في شؤون التربية بينما لجنة الإصلاح هيئة مؤقتة حددت مهمتها في تسعة أشهر فقط، أضف إلى ذلك أعضاء المجلس منهم منتخب ومنهم معين في حين أن أعضاء لجنة الإصلاح كلهم معينون. كما أن أعضاء المجلس يمثل جل فئات المجتمع لأنه يضم في أعضائه المربين والمعلمين والتنظيمات الطلابية وجمعيات أولياء التلاميذ وشخصيات من عالم التربية والعلوم والثقافة والإقتصاد، على عكس أعضاء لجنة الإصلاح الذين لا يمثلون كل فئات المجتمع، كما أن بعض أعضائها ليسوا من أهل التربية.

تتألف لجنة الإصلاح من نخبتين متناقضتين إيديولوجيا، حيث أدى هذا الاختلاف إلى صراع كبير داخل اللجنة، وهذا الصراع هو في الحقيقة امتداد لصراع ظهر بعد الاستقلال، وقد طغى على اللجنة الإعتبارات الإيديولوجية والسياسية على الاعتبارات العلمية البيداغوجية. كما يلاحظ العدد الكبير في أعضاء اللجنة والمقدر بـ 158 عضوا "فجميع المهتمين بالتربية تساءلوا عن السبب الذي أدى بالسلطة إلى تكوين اللجنة الوطنية بهذا الحجم الكبير، ولماذا لم تنشئ لجنة محدودة العدد متكونة من خبراء ومختصين في ميدان التربية والتعليم، على غرار ما حدث بالمغرب، أو في بعض المجتمعات المعروفة بعقلانية نظامها التربوي، فمثلا اللجنة المكلفة بإصلاح التربية في كندا متكونة من 15 خبيرا فقط، ولماذا حل أعضاء المجلس الأعلى للتربية الذي يحتوي نفس العدد؟ هل هذا بسبب أن أغلبية أعضاء المجلس الأعلى للتربية هم من المحافظين والمعربين؟" (Mustapha Madi p349 ..)

كما أن هذه اللجنة انتهجت السرية في أعمالها ولم تشرك رجال التربية والتعليم من أساتذة ومعلمين وأولياء تلاميذ، فالمعلم هو حجر الزاوية في نجاح أي إصلاح لأنه هو الأدرى بخبايا الأمور وبنقاط الضعف والقوة وبما يصلح وما لا يصلح، فلماذا تم تجاهله؟ لقد "كان ينبغي أن تكون لجنة من هذا النوع مختبرا فكريا، ومرصدا تربويا ثقافيا" تتفرغ لتنشيط عشرات بل مئات الدورات والملتقيات والورشات وحلقات البحث في كل مديريات التربية والمؤسسات الجامعية، والمراكز البحثية، وأن تحضرها وتساهم في تنشيطها كل الأطراف المهتمة بالتربية من مربيين، ومسيرين، وممثلين للنقابات الوطنية، وجمعيات أولياء التلاميذ" (علي بن محمد،2001، ص 98). فالحقيقة الكل معني بهذا الإصلاح، ولا أحد يجب أن يقصى منه. كما أثار التقرير النهائي الكثير من الانتقادات، "فالغاية من الإصلاح ليست واضحة، فالمتتبع لفقرات التقرير يطرح تساؤلات جوهرية، ما الغاية التي انصبت عليها أعمال اللجنة؟ أهي تصحيح الخطأ وإزالة الإختلال؟ أم هي مراجعة تسعى لتغيير بنود السياسة القائمة، وتعويضها بسياسة جديدة، كما أن التقرير

تجاهل البعد الوطني بمفهومه الشامل الذي يشكل المحور المرجعي والإطار المنهجي الذي تعتمده التربية في مسيرتها، فالقارئ للتقرير يجعله يتصور أن هذه المدرسة ليس لها ارتباط بالجزائر، فالعناصر التي تشكل الشخصية الوطنية مثل اللغة والدين والتاريخ والوطن لم يتخذها التقرير مرجعا له، فالتقرير يقترح مرجعية قوامها المبادئ، والقيم ذات الصلة بمفاهيم المواطنة والمساواة والتسامح والسلم والتفتح على هذه القيم" (عبد القادر فضيل،2009،ص 368-369).

وخلاصة الاستنتاجات أن تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يحتوي على اقتراحات جيدة من الناحيتين العلمية والتقنية، غير أنه من الناحية الإيديولوجية والحضارية، وفي موضوع اللغات والتربية الإسلامية يهدف في العمق إلى إلغاء البعد الحضاري العربي الإسلامي للجزائر، ويقطع جذورها بامتدادها المشرقي دينا ولغة، وهذا ما سعت إليه فرنسا من خلال احتلالها للجزائر، وتسعى إليه بعض التيارات، وهذه الاقتراحات صيغت بطريقة ذكية بحيث أدمجت في سياق عام يدعو إلى إصلاح المدرسة وتطويرها بيداغوجيا وتكنولوجيا، وهذا مطلب جماهيري وحتمية تفرضها روح العصر لكن بقليل من التمحيص والتدقيق تبدو بعض المخاطر التي تهدد الجزائر على المديين المتوسط والبعيد في كينونتها ووحدتها. (رابح خدوسي،2002،ص 117)

والسؤال الذي يطرح الآن، هل فعلا تم اعتماد هذا التقرير كمرجع لإصلاح المنظومة التربوية على أرض الواقع، وهل الإصلاحات التي ستطبق على هذا الأساس فيها تهديد للخصوصية الثقافية والتاريخية للجزائر؟ أم أن في الأمر مغالاة؟ المبحث القادم يعالج انعكاس تقرير اللجنة الذي صاغته فئة معروفة بتوجهاتها الفرانكفونية على أرض الواقع في المدرسة الجزائرية.

2. إصلاح المواد ذات الطابع الإيديولوجي، ونتائج الصراع

إن المواد الدراسية ذات الطابع الإيديولوجي والتي تساهم في تكوين شخصية التلميذ، وفي توجيهه الوجهة المحبذة، هي التي يراهن أيّ نظام سياسي يريد أن يغير توجه المدرسة الإيديولوجي، أو يريد أن يحافظ على الوضع القائم، وإن التيار الذي سيطر على إصلاح المنظومة التربوية قد راهن بالفعل على هذه المواد وسعى في تغييرها وتوجيهها الوجهة التي رآها مناسبة ومن هذه المواد نجد اللغة، التاريخ، التربية الإسلامية، وقد لاقت هذه الإصلاحات انتقادا واسعا من شرائح واسعة من المجتمع كما سنرى.

1.2 اللغة الفرنسية:

لقد تم الشروع في تدريسها كلغة اجنبية أولى بدء من السنة الثانية ابتدائي مع الدخول المدرسي 2005/2004 وحجة أصحاب هذا التوجه أن اللغة الفرنسية هي الأقرب إلينا، كما صرح بذلك رئس لجنة الإصلاح بن زاغو علي، ويرون أن الفرنسية غنيمة حرب، ويساعد كسب هذه اللغة على تفادي الصعوبات اللغوية التي تواجه الطلبة في الجامعة، ويرون كذلك أن اللغة العربية قاصرة عن استيعاب التكنولوجيا والإنترنت. (بن عبد الله محمد،2005، ص 38-40)

وقد لقي قرار إدماج الفرنسية في السنة الثانية إبتدائي استنكارا واسعا من بعض النخب والأطراف الفاعلة في المجتمع، فحسب البعض يؤدي هذا القرار إلى تغيير وجهة المدرسة، ويجعلها تسير في

إتجاه الفرنسية والتضييق على اللغة العربية، وهذا الإجراء من شأنه أن يفصل التعليم عن الجذور التي تربطه ببيئته وخصوصيات مجتمعه، كما أن القرار قد يؤدي إلى إحداث بلبلة في التعليم، لأنه لا يمكن تعميمه في السنوات القليلة القادمة لأن التعميم يتطلب 10 آلاف معلم، وهذا غير متيسر حاليا. (عبد القادر فضيل،2009،ص261).

وقال الكاتب الصحفي حسين لقرع في جريدة الشروق العربي بتاريخ 2002/07/1 بعنوان "يا فرنسا مبروك عليك: "ترى أي استقلال هذا الذي تحقق ومدرستنا تعود إلى أحضان فرنسا من خلال التخلي عن تعريب التعليم، وفرنسة المواد العلمية في المرحلة الثانوية لتنسجم مع فرنسية العلوم الدقيقة في الجامعة فضلا عن تقديم تدريس الفرنسية إلى الثانية إيتائي". (أحمد بن نعمان،2003،ص 125)

وإذا كان من يوجد بالجزائر من يرى بأن الفرنسية تعتبر غنيمة حرب، فهناك من يرى عكس ذلك، بل يراها هزيمة حرب. في هذا الصدد يقول أحمد بن نعمان: "إما أن يكون المنتصر الحقيقي هو فرنسا وليست الجزائر، وفي هذه الحالة تكون الفرنسية غنيمة حرب "للمنتصر" و"هزيمة حرب" للمنهزم بطبيعة الحال وهو الجزائر، وإما أن يكون المنتصر هو الجزائر والمنهزم هو فرنسا، وفي هذه الحالة تكون اللغة العربية هي غنيمة الحرب المسترجعة والمفتكة من فوهات مدفعيات العدو وتكون الفرنسية حينئذ هي هزيمة الحرب لكونها ظلت على الدوام تمثل أساس الرهان في المعركة الحضارية والسياسية ومعركة الهوية والوحدة الوطنية بين الطرفين المتحاربين على الدوام". (أحمد بن نعمان،2003،ص125)

ومما يدل على أن قرار تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية إبتدائي قرار طغى عليه الجانب الإيديولوجي على الجانب العلمي شيئين: أولا التراجع عن تدريس الفرنسية إلى السنة الثالثة ثم إلى السنة الرابعة، وذلك لعدم توفر العدد الكافي من المعلمين للقيام بهذه المهمة، خاصة وأنه وجد من نوه بذلك. والأمر الثاني هو تفضيل الفرنسية على الإنجليزية "إن إعطاء الأولوية للفرنسية على حساب الإنجليزية يخفي وراءه توجهات إيديولوجية وثقافية، لأنه حسبهم إذا كانت اللغة مجرد وسيلة محايدة، فلماذا يحاربون بشراسة محاولة اعتماد اللغة الإنجليزية في المدرسة الجزائرية كمجرد لغة للانفتاح بها على كنوز التطور العلمي والتكنولوجي الهائلة المكتشف بها أصلا والمدون بها، ويفرضون على أبنائنا اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي". (أحمد بن نعمان،2003،ص127-128)

إضافة الى تدريس الفرنسية فقد تم كذلك فرنسة الرموز والمصطلحات العلمية ، وهذا لا شك هو امتداد لتعميم الفرنسية في أكثر الميادين قدر المستطاع، "الرموز والمصطلحات التي تستعمل في تدريس الرياضيات تستمد من اللغة التي تدرس بها هذه المادة لذلك نجد دولة تستعمل رمزا أو مصطلحا لا يكون هو نفسه لدى دولة أخرى، وقد كتب أحد أساتذة الرياضيات بحثا بين فيه بالأدلة والأمثلة أن الرموز التي يتحدث عنها ليست رموزا عالمية كما يقولون، ولكن الجماعة عندنا يحاولون أن يربطوا أنفسهم باللغة الفرنسية حتى في هذه الرموز التي هي مجرد إشارات يرمز بها إلى المتغيرات ذات الدلالة العلمية" (عبد القادر فضيل،2009،ص267)

2.2 التربية الإسلامية:

قررت حكومة أويحيى سنة 2005 حذف شعبة العلوم الشرعية من التعليم الثانوي، ولقي هذا القرار استنكارا واسعا من كثير من الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية والثقافية والعلمية بالجزائر. وقال رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحي في خطابه أمام البرلمان إن حذف هذا القرار هو قرار الدولة الجزائرية، وليس قرار وزارة التربية الوطنية وأصدر المكتب التنفيذي لحمس (حزب حركة مجتمع السلم) بيانا ندد فيه بإلغاء شعبة الشريعة الإسلامية، ووصف البيان الإجراء بأنه مشروع فرضته ضغوط أجنبية وجدت سندا لها من قبل أقلية فكرية نافذة في الوطن تريد إبعاد المجتمع عن ثوابته وإنتمائه الحضاري، كما ندد الشيخ عبد الرحمان شيبان رئيس جمعية العلماء المسلمين، بهذا الإجراء واعتبره جريمة في حق الشعب الجزائري، كما شهدت الجامعتين الإسلاميتين الخروبة بالعاصمة، والأمير عبد القادر بقسنطينة غليانا كبيرا حيث نظم الطلاب والأساتذة اعتصامات بصفة يومية تنديدا بقطع الرافد الذي تنهل منه الدراسة الجامعية في شعبة علوم الدين. (www.maghress.com)

3.2 التاريخ:

تعرض تاريخ الجزائر إلى محاولة تشويه وطمس لبعض حقائقه في الكتب المدرسية وكانت أول مفاجأة حذف إحدى مقاطع النشيد الوطني، ولقد تفاجأت الأسرة التربوية أن النشيد الوطني مبتور من أحد مقاطعه، والمتمثل في المقطع الثالث الذي يبدأ "يا فرنسا قد مضى وقت العتاب"، مع العلم أن هذا الكتاب يعرض لأول مرة على التلاميذ سنة 2006، وطالبت المنظمة الوطنية للمجاهدين في رسالة موجهة لوزارة التربية الوطنية، ومختلف الهيئات الرسمية بتصحيح الخطأ، وحسب عبادو، النشيد الوطني الرسمي ومؤسس بقانون ولا يمكن لأي كان حذف أي فقرة أو جملة منه، وقد استنكرت وزارة التربية هذا الأمر، وفتحت تحقيق عاجلا حول أسباب حصول هذا الخطأ. ((www.montadaechouroukonline.com

وهناك حادثة أخرى، فقد ثار الكل عام 2007 عندما تضمن كتاب التاريخ للسنة الخامسة إبتدائي جملة تقول: "استفادت فرنسا في بداية القرن 19م من الثورة الصناعية لتطوير أسلحتها فشكلت قوة عسكرية مكنتها من تحرير الجزائر" واعتبرت الأسرة التربوية ذلك تمجيدا للاستعمار، وبأنه نقل حرفي لدروس الكتب المدرسية الفرنسية. كما تضمن كتاب السنة الرابعة متوسط جملة اعتبرتها الأسرة التربوية إهانة للمجاهدين والمناضلين الجزائريين، هذه الجملة تقول: "ما كشف عن الوجه الفظيع لفرنسا في نهاية الحرب العالمية الثانية هو أحداث 8 ماي 1945 دفع بالثوريين المتطرفين التابعين لحزب الشعب الجزائري إلى تطرف أكبر أدى إلى توسيع الهوة بينهم وبين من كانوا يطمحون إلى العيش بسلام وأمن مع فرنسا "واعتبر أساتذة ومؤرخون وصحفيون ذلك إهانة للمبادئ الثورية، ورأوا أن وصف المناضلين والشهداء بـ "الثوريين المتطرفين" جريمة مطالبين بسحب الكتاب فورا. (يزيد بوعنان)

و هكذا يعود الصراع مرة أخرى بين النخب الجزائرية، و لكن هذه المرة ستكون المدرسة هي ساحة الصراع الجديدة بين النخبة الفرانكوفونية التي زادت من نفوذها و سلطتها بشكل كبير منذ بداية الانفتاح

السياسي الجزائري بداية التسعينات في القرن العشرين في مقابل النخبة المعربة التي تضعضعت و تراجعت مكانتها بشكل لافت.

4.2. صراع النخبة وأزمة إعادة الإنتاج:

كان قطاع التربية منذ الاستقلال بيد النخبة المعربة حتى وإن تمكنت النخبة المفرنسة من أخذ هذا القطاع في فترة من الفترات كما حدث سنة 1977 حين أصبح مصطفى الأشرف وزيرا للتربية، وهذا في إطار تقسيم القطاعات بين النخبتين، لكن بعد فتح باب التعددية السياسية والانفتاح الإعلامي بداية من تسعينيات القرن العشرين بدأت ملامح الخريطة السياسية تتغير في الجزائر وبدأ الضعف يلحق صف النخبة المعربة "فتدهور مكانة حزب جبهة التحرير الوطني بعد أحداث أكتوبر 1988 أدى إلى تضعضع مكانة النخبة المعربة ... ومع إنشاء اللجنة الوطنية المنظومة التربوية اندلعت حرب لغوية بين النخبتين المعربة والمفرنسة، وهذا ليس من أجل عقلنة المنظومة التربوية، ولكن من أجل المسألة اللغوية". ((Mustapha Madi,2007,p347

وكان الصراع بين النخبتين مستمرا في كل وقت، فكل نخبة تسعى جاهدة لكسب المزيد من القطاعات والوصول إلى ما لم تصل إليه، وكما يقول ناصر جابي اندلعت حرب مواقع شرسة بين مختلف القطاعات مما خلق جو شبه حرب دائمة تعيشها مؤسسات الدولة نفسها، فلم يقبل الكثير من الفئات هذه المواقع الممنوحة وطالبت بتوسيع مجال تدخلها مما خلق جوا من الصراع المتعدد الأشكال الخفي والمستتر وحاولت كل فئة أن تستغل كل ظرف مساعد على حساب الفئات الأخرى، وتعمل في كل ما في استطاعاتها لتظهر إيجابياتها وسلبيات خصمها. (ناصر جابي،2008،ص18)

فمثلا الكثير من الكتابات الصحفية المعربة بعد التعددية ركزت على فشل المؤسسة الصناعية المسيرة بالفرنسية، في حين ربطت الكتابات بالفرنسية بين اللغة العربية وفشل المدرسة التي انتهت بإنتاج الإرهاب والترويج للإيديولوجية. (ناصر جابي،2008،ص140)

بعد بروز الكثير من التناقضات والعيوب في تسيير النظام جعل التوازنات بين مختلف النخب القطاعات تعرف الكثير من الاختلالات ومحاولات إعادة النظر في تقسيم القطاعات الممنوحة داخل هياكل ومؤسسات الدولة المختلفة، وهو ما ولد حالة اضطراب ليس داخل الدولة فقط، بل حتى علاقاتها بالمجتمع زادها تعقيد محاولات استعمال الأبعاد الدولية المرتبطة بالعولمة والخيارات الاقتصادية والسياسة الجديدة (ناصر جابي،2008،ص20)

. وفي هذه الظروف اتجهت الأنظار صوب المدرسة باعتبارها أهم وأخطر الأجهزة الإيديولوجية للدولة، فلما تم الإعلان عن إصلاح المنظومة التربوية في مطلع الألفية الثالثة، وكانت النخبة المفرنسة في هذا الوقت في موقع قوة على عكس النخبة المعربة، فكانت أي النخبة المفرنسة في لجنة الإصلاح هي المسيطرة على أعضائها والموجهة لنقاشاتها، وخرج التقرير حسب رغبتها، وطبقت الإصلاحات حسب توجهاتها وربما ليس غريبا أن نقرأ هذا الخبر في إحدى الجرائد الوطنية "قالت مصادر مطلعة إن تقرير

لجنة بن زاغو لإصلاح المنظومة التربوية الذي أسال الحبر كثيرا، أعده مصطفى الأشرف سنة 1977 لكنه رفض من بومدين الذي طلب قبل ذلك من مهري والإبراهيمي إعداد مشروع المدرسة الأساسية" (وليد أشرف). وهذا قد يكون له محمل من الصحة خاصة إذا عرفنا أن هناك بعض التشابه بين تقرير بن زاغو ومشروع مصطفى الأشرف الذي نادى في وقته بتدريس الفرنسية في السنة الثانية إبتدائي، وبفرنسة الرموز والمصطلحات العلمية، وهكذا تمكنت النخبة المفرنسة من افتكاك هذا القطاع الإستراتيجي خاصة بعد أن شعرت أن هذا القطاع قد تفلت من بين يدها مدة من الزمن محسنة في ذلك استغلال جميع الظروف الوطنية والدولية.

خاتمة:

من خلال ما سبق تبين أن إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر الذي أعلن عنه سنة 2000 قد عكس منذ البداية صراعات أيديولوجية خطيرة، وقد ظهر هذا منذ الإعلان عن لجنة الإصلاح حيث أن أغلب أعضاءها من المحسوبين على النخبة المفرنسة، وقد جرى في المقابل تهميش النخبة المعربة التي كانت تسيطر نسبيا من قبل على المدرسة. وقد تم في هذا الإصلاح التركيز على المواد ذات الطابع الإيديولوجي حيث فرضت الفرنسية منذ السنة الثانية ابتدائي وتم فرنسة المصطلحات العلمية، وتم التقليل من شأن التربية الإسلامية سواء من حيث الحجم الساعي ومن حيث المضمون، كما تم العمل على تشويه وتحطيم التاريخ الوطني. وقد لقيت هذه الإصلاحات إدانة كبيرة ورفض واسع من مختلف شرائح وفعاليات ونخب المجتمع لما أظهره من عداء واضح لثوابت الهوية الوطنية من حيث اللغة والدين والتاريخ، وبسبب طغيان الدوافع الإيديولوجية والسياسية على حساب الإعتبارات العلمية البيداغوجية.

الاحالات:

* كان وزيرا للتربية الوطنية سنة 1992، في عهد بوضياف هذا الأخير صرح بأن المدرسة الجزائرية منكوبة وبأنها تنتج البطالين، و قد قرر الوزير علي بن محمد في هذه الفترة تأجيل تدريس الفرنسية إلى غاية السنة الخامسة ابتدائي، وإدراج الإنجليزية بجانبها، ومع تسرب أسئلة البكالوريا سنة 1992 استقال الوزير، وتم تعيين وزير جديد الذي ألغى تلك الإجراءات. ويصف علي بن محمد تسريب أسئلة البكالوريا بالمؤامرة في تخطيطها وتنفيذها وجني ثمارها.

** عبد الرحمان حاج صالح رجل أكاديمي معروف عالميا، صاحب أكثر من 100 بحث ودراسة منشورة في مختلف المجلات العلمية المتخصصة، صاحب مشروع الذخيرة العربية، تحصل سنة 2010 على جائزة الملك فيصل في الدراسات التي عنيت بالفكر النحوي عند العرب.

*** علي بن زاغو صاحب دكتوراه دولة في الرياضيات وأول عميد بجامعة باب الزوار سنة 1974، وهو من حول الطلبة المعربين من جامعة باب الزوار إلى المدرسة العليا للأساتذة بالقبة.

قائمة المراجع:

- رابح خدوسي، المدرسة والإصلاح، الجزائر: دار الحضارة، 2002، ص 23.
- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2009، ص 430.
- علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، مرجع سابق، ص 143.
- رابح خدوسي، المدرسة والإصلاح ، الجزائر: دار الحضارة، 2002 ، ص ص 25-35.
- الشروق اليومي، العدد 2881، 22 مارس 2010، ص 19.
- جريدة الأحرار، 28 أفريل، 2001، ص 5.
- عبد الحميد عبدوس، وقائع الزمن المر، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص ص 137-138.
- جريدة الخبر، العدد 143، 2001/04/25، ص 02.
- صوت الأحرار، 2001/05/24، ص 03.
- [1] Mustapha Madi, « l'élite arabisante et l'arabisation de la stratégie linguistique à la marginalisation par la langue » élites et société dans le monde arabe, op.cit, p 349.
- علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، مرجع سابق، ص 98.
- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، مرجع سابق، ص ص 368-369.
- بن عبد الله محمد، المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح، مرجع سابق، ص ص 38-40.
- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر ، حقائق وإشكالات، مرجع سابق، ص 261.
- أحمد بن نعمان، مصير وحدة الجزائر بين أمانة الشهداء وخيانة الخفراء، الجزائر: دار الأمة، 2003، ص 125.
- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر ، حقائق وإشكالات، مرجع سابق، ص 267.
- [1] www.maghress.com
- www.montadaechouroukonline.com
- يزيد بوعنان "المنظومة التربوية حلبة صراع دائم بين الجزائر وفرنسا" www.diae.net
- Mustapha Madi, « l'élite arabisante et l'arabisation de la stratégie linguistique à la marginalisation par la langue » élites et société dans le monde arabe, Alger : Casbah Edition, 2007, pp 347-348.
- ناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008، ص 18.

وليد أشرف، "بن زاغو مجرد واجهة لتمرير المشروع"، البلاد، 2002/06/24.